



# خمس المتقاعدين المغاربة يستثمرون في ممارسة نشاط مهني

عبد القادر الحيمر

مغاربة وفرنسيين.

إن تحديد قيمة المعاش على أسس مدة العمل والأجر المصرح به، يفرض التوفيق بين حاجيات شركات التأمين إلى ضمان تحصيل اشتراكات تكفي لتسديد المعاشات، وعلى هذا الأساس بدأ التفكير منذ مدة في إدخال تعديلات على نظام التقاعد تقوم على أساس رفع سن الإحالة على التقاعد مع الزيادة في قيمة الاشتراكات، غير أن هذا الطرح يحتاج إلى إدماج معاملات أخرى من قبيل توفير المزيد من مناصب الشغل مع إدماج أرباب العمل وممارسي المهن الحرة في النظام، ومن قبيل حماية الأجورين بإقرار مراقبة تفرض على أرباب العمل التصريح بكل أيام العمل التي ينجزها العمال.

لقد أسفر تحسين المناخ الاستثماري في المغرب عن فتح فرص جديدة أمام الرفع من مردودية الانخرطات، وإذا كانت دول أخرى كالباكستان قد ارتكزت على اشتراكات التقاعد في إبرام علاقات شراكة مع المكتب الشريف للفوسفات، فما الذي يمنع أنظمة التقاعد المغربية من سلوك نفس النهج للتخفيف من مأساة جل المنخرطين الذين يعانون من ضعف الأجور، طيلة فترة نشاطهم ويعانون من ضعف المعاشات أثناء إحالتهم على التقاعد وكأن الفقر هو قدرهم المحتوم؟.

تبين من اللقاء الذي نظمته شركة التأمين «أكسا» بمناسبة عرض نتائج التحقيق حول التقاعد في المغرب أن حوالي 22% من المغاربة المتقاعدين يستثمرون في مزاولة نشاط مهني، وأن أمل الحياة ارتفع إلى 86 سنة بالنسبة للنساء و72 سنة بالنسبة للرجال. كما أن نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة، يمثلون 10% من مجموع السكان. ومن المرتقب أن ترتفع نسبتهم إلى ربع السكان في حدود سنة 2050، ومع هذه التحولات تزايد وعي الشباب المغربي بضرورة الحفاظ على نفس مستوى العيش عند الإحالة على التقاعد، وتزايد عدد من يرغبون في الحصول على التقاعد في سن مبكرة بأمل مزاولة نشاط ثان.

تزايد الاهتمام بالتقاعد، الذي كان وراء اختيار المغرب كأول دولة أفريقية تخضع لتحقيقات أكسا، شمل مؤسسات أخرى حيث سينظم كل من الصندوق المهني المغربي للتقاعد والصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد يومي 25 و26 فبراير بالمركز الدولي للندوات بالصخيرات، ندوة دراسية حول موضوع: «تمويل أنظمة التقاعد: بين التضامن الجماعي والمسؤولية الفردية»، بمشاركة ممثلين عن البنك الدولي وخبراء